آراء

تجريف التنوّع في العراق

أحمد سعداوي

في واحدة من رواياتي، كتبتُ قصّة فرعية صغيرة: يتحوّل بعض العراقيين من مختلف الطوائف والقوميات إلى الديانة البوذية، ويطالبون بإنشاء معبدٍ لهم في بغداد. ولو كان لي أن أطوّر هذه القصة لافترضتُ أنّهم غدوا بضعة ملايين، وربما تحوّلوا إلى «كتلة اجتماعية» كبرى، تطالب بأن تحكم البلد وفق الأعراف السياسية السائدة اليوم.

يمكن أن تغدو هذه القصّة المُتخيَّلة كابوساً للطبقة السياسية العراقية الحاكمة اليوم، وبالذات، للإسلاميين الشيعة، الذين اخترعوا طبقات متعدّدة لإنتاج منظور مشوّه للحياة السياسية، في بلد ديمقراطي مفترض. أولاً، هم اختزلوا المسافة بين الشيعة والإسلام السياسي الشيعي، فالذي لا ينتمي إلى الفئة الثانية ليس شيعياً أو هو شيعي «كاره لنفسه»، أو خائن لشيعيّته. ثانياً، هم ارتضوا ألا يتحدّثوا باسم تلك الفئة من الناخبين الذين صوّتوا لهم، وإنّما أنّ يتحدّثوا باسم الشيعة بالمُجمل، حتى المُلحدين منهم أو غير المبالين. ففي ساعة الفصل مع الخصوم، يحوّلون كلّ التنوّع الاجتماعي والفكري والسياسي، في ديمغرافيا الشيعة، إلى شيء واحد أحادي المعنى اسمه «الشيعة». ثالثاً، هم يمسحون الخطوط الموضوعية الفاصلة ما بين معنى الأغلبية السكّانية والأغلبية السياسية، ويعتبرون أنّ هناك حقّاً ابتدائياً، قبل الذهاب إلى صناديق الاقتراع وصداع الفرز والعدّ، بأن «نحكم نحن باسم الاغلبية السكّانية»، حتى وإن لم يحصل المُتحدّث، وكان ذلك في غير مرّة، سوى على مقعد انتخابي واحد، فهو لديه من الثقة ما يجعله يتحدّث باسم الأغلبية السكّانية، وكأنّها كلّها ذات اتجاه سياسي واحد، وكلّها ذهبت وصوّتت له. رابعاً، في الحقّ المفترض بحكم البلد، باسم الأغلبية الديمغرافية، هم يُسقطون جدوى الانتخابات أصلاً، فما علينا سوى أن نُجري إحصاء سكّانياً مع تحديد خانة الطائفة والدين والعرق، لنعرف من هو صاحب الأغلبية الديمغرافية، التي لها حقّ حكم العراق. خامساً، في الحديث الدائم المدلّس، الذي يُصدّر معلوماتٍ مغلوطة إلى الجمهور، ويبتزّه عاطفياً، يتم التعامل مع الشراكة السياسية مع الأطراف الأخرى من المكوّنات والأعراق والطوائف، على أنّها شراكة اضطرارية، وقد عبّر أكثر من نائب وسياسي في دورات مختلفة عن هذه الفكرة، وأنّ «من حقّنا، باعتبارنا شيعة، أن نأخذ رئاسة الجمهورية والبرلمان»، فالأمر هنا ليس أكثر من منحة وهبة للآخرين، و«تنازل منا لهم».

المفارقة أنّ هذا الخطاب يستبطن شرعية لا علاقة لها بالانتخابات، ولا بالعمل السياسي والبرامج الانتخابية، وإنّما بشيءٍ من أحكام الطبيعة وزيادة الولادات. ولو تحوّل غداً، كما افترضت في قصّتي الخيالية، عراقيون إلى دين أو مذهب آخر، بنسبة تثلم غرور الأغلبية السكانية، فلن يكون لهذا الخطاب من جدوى ومعنى.

والأغلبيات في النظام الديمقراطي الحقيقي سياسية، يتكئ عليها هذا النظام لحسم من يشكّل الحكومة، وقد تكون أغلبية سياسية من أفراد، من مختلف الخلفيات الطائفية والعرقية، فما يجمعهم هو اتجاه سياسي لا مُجرّد انتمائهم إلى جماعة طبيعية، لأنّنا في عمل سياسي، ولسنا أمام تجمعات ذاهبة في زيارة دينية. ما لدينا اليوم ليس اتجاهات سياسية، وإنّما جماعة تريد أن تدوس على رؤوس الجماعات الأخرى، حتى لو كان أفرادها من المكوّن الطائفي نفسه لكن يختلفون في الأفكار والتوجّهات. فتصرّ، مثلاً، على فرض عيد خاصّ بهذه الجماعة خلافاً لباقي الجماعات الوطنية، وغيرها من الممارسات التي تقصي «الآخر»، وتعتبر ذلك حقاً أصيلاً لها. على الرغم من أنّها، هذه الجماعة السياسية الحاكمة، لا تُمثّل الأغلبية بأيّ حال، فالأغلبية المفترضة مجرّد كيان خيالي، هي من تتمسّك به وتحاول فرضه على الواقع. أمّا على الأرض، فهناك تجريف للتنوّع السياسي والفكري داخل المجتمع العراقي بشكل عام، وداخل حيّز الجماعة السكّانية الشيعية نفسها.

هذا الابتذال في الصحافة

أسامة الرشيدي

توفّي، قبل أيام، الفنان المصري القدير صلاح السعدني، عن نحو 81 عاماً. وكالعادة، سقطت وسائل إعلام مصرية عديدة في الكليشيهات المعتادة في مثل هذه الأنباء، فقد عرضت صحيفة، صورة لنجل السعدني، في أثناء دفن والده، وكتبت أنه أصيب بالانهيار في هذه اللحظة! وكأن هذا خبر يستحق إفراد مساحة له، فمن الطبيعي أن ينهار أي شخص في موقف كهذا. لكن المفارقة أن الابن لم يكن منهارا أصلا، بل ظهر في الصورة المرفقة مع الخبر متماسكا، وإن بدَت على وجهه علامات الحزن، لكن الصحيفة تبدو مصمّمة على هذا التعبير المبتذل، حتى لو كان منافيا للواقع! وتريد للابن أن يكون منهارا رغم أنفه.

أتحفتنا الصحيفة نفسها كذلك بأخبار أخرى من العينة نفسها، مثل نشر خبر يفيد بوصول جثمان الفنان الراحل إلى المسجد تمهيدا للصلاة عليه، وخبر ثان يكشف أن نجل السعدني سيرافق جثمانه إلى المقابر، وثالث عن إتمام عملية الدفن، وأخبار أخرى عن وصول الفنان الفلاني إلى مكان الجنازة، وبكاء الفنانة الفلانية في أثناء العزاء (كأنه أمر غير معتاد)، وأخيرا، خبر عن فنان آخر ينعى صلاح السعدني بقوله: «اللهم اغفر له وارحمه».

بالطبع، كان لا بد أن ينفعل المشاهير الذين حضروا الجنازة والعزاء، على المصوّرين والصحافيين الذين حاصروهم بالكاميرات والأسئلة وطلب التصريحات، ليتحوّل هذا الانفعال إلى خبر يتكرّر كثيرا في تغطياتٍ كهذه، ويُفتح نقاش بعد ذلك، عن حدود (وضوابط) التغطية الصحافية لوفيات المشاهير، وتقييم ردود أفعال الحاضرين. والمفارقة أن هذا المجهود الضخم الذي تبذله وسائل الإعلام، والذي يتسبّب في مشاجرات ومشادّات ومناقشات ومشكلات، لا يتوجّه إلى تناول قضايا حقيقية لا سمح الله، بل لإتحاف الجمهور بأخبارٍ مبتذلةٍ كهذه.

تكشف تغطية الصحف والفضائيات وفاة الفنان الكبير استمرار عيوب مثل هذه التغطيات، وأبرزها الاستعانة بالكليشيهات، أي التعبيرات المبتذلة التي لا تقول شيئا ذا معنى، أو تطرح فكرة جديدة، بل تكون في عداد البديهيات في معظم الأحيان. فعند وفاة أحد المشاهير بنوبة قلبية، تحرص الصحف على تأكيد أن هذه النوبة «مفاجئة»، وكأن هناك نوبة قلبية يمكن توقعها مسبقا! فهذه النوبات مفاجئة بالتعريف. وفي حالة أن يكون المتوفّى مريضا قبل فترة من وفاته، نجد حينها وسائل الإعلام تلجأ إلى تعبير مبتذل آخر، يفيد بأنه توفي «بعد صراع مع المرض»، وهو تعبيرٌ لا معنى له، لأن المرض لا يُصارَع، بل يُعالَج، ومن الأفضل أن تلجأ وسائل الإعلام إلى مصطلحات أخرى أكثر دقة، مثل تحديد موعد إصابته بالمرض، والقول على سبيل المثال: «وفاة فلان الفلاني بعد أشهر من إصابته بمرض كذا». أما إذا كانت الوفاة بسبب السرطان، نجد وصفا عجيبا لهذا المرض، إذ تجمع الصحف على أنه «لعين» أو «خبيث»، من دون تفسير لسبب تخصيص السرطان بهذين الوصفين، عن بقية الأمراض.

وفي أخبار الحوادث، دائما ما نجد وسائل الإعلام تؤكد أن قوات الأمن اليقظة استطاعت القبض على عناصر إجرامية «شديدة الخطورة»، وكأن هناك عناصر متوسّطة أو منخفضة الخطورة، فهذه كلماتٌ لا داعي لها، وتهدف إلى عرض «إنجازات» قوات الأمن، بهدف الإشادة بها وتحسين صورتها عند الجمهور.

أما عبارة «القضايا ذات الاهتمام المشترك»، فتتكرّر كثيرا في البيانات الصحافية التي تصدرها الجهات الرسمية العربية، في أثناء لقاء زعيمين أو أكثر. لكن العبارة إذا كانت مبرّرة في هذه البيانات، فهي ليست كذلك للصحافي الذي ينقلها حرفيا في تقريره، فمن البديهي أن تُبحث قضايا مشتركة، وإلا فما الحاجة للقاء من الأساس؟ المطلوب معرفة ما هي هذه القضايا وكيف نوقشت، والنتائج التي ترتبت على المناقشة، إلا أن سبب تجاهل هذه الأسئلة عادة ما يكون غير متعلق بقدرات الصحافي نفسه، بقدر ما ترتبط بالسياق السياسي الذي يعمل فيه، والذي تطغى عليه السيطرة الرسمية على وسائل الإعلام.

لا تتعلق مشكلة مثل هذه التعبيرات بأنها صحيحة أم لا فقط، بل بكثرة تكرارها إلى درجة أفقدتها معناها، وجعلت من يستعين بها في مرمى الاتهام بالفقر اللغوي والكسل المهني وعدم القدرة على إيصال المعنى بدون ترديد تعبيراتٍ ملّ الجمهور من تكرارها.

(إعلامي مصري في الدوحة)

الشيوعي الصغير في حياة فيصل القاسم

مهنا الحبيل

هنأتُ فيصل القاسم على نجاح (وحيوية) حلقة منصّة أثير معه، وقلتُ له إن عندي له قصة مع مصطلحه الحركي (أبو محمد). وكنتُ قد كتبتُ، أخيراً، عن سباق جديد في عالم الخليج العربي، في فضاء البودكاست الذي يتوسّع بصورة كبيرة، ويأخذُ مساحة متزايدة جيدة من الجمهور، نشر المقال في صحيفة الوطن القطرية، خارج أي حساسية سياسية، وسبق أن سألتُ صديقاً من المسؤولين عن الثقافة في قطر، عما إذا كان لديهم في الدوحة مشروع مقابل ما صارت تتفوق فيه الرياض اليوم من خلال بودكاست ثمانية، والذي حقّق صدارة كبرى، بل جذب بوداست الإعلامي عبد الرحمن أبو مالح ورفاقه عدداً ضخماً من جمهور الوطن العربي؟

أستحضر هنا أرقام حلقة المدرّب والموجّه السلوكي ياسر الحزيمي، التي نافست الأرقام العالمية، وليس حديثي عن تقييم شامل للمواد أو الضيوف. لكن رغم الدعم الرسمي الضخم، فإن تفوّق ثمانية، بطاقم شباب سعودي، يحتاج إلى تأمل. بالطبع تعرضت ثمانية إلى انعطافة بعد ضمها إلى الشركة السعودية الجديدة، والتي تخضع لتوجّهات عبد الرحمن الراشد، وتأثر ثمانية بأيدولوجيته وفريقه الخاص ذي النزعة الليبرالية العقائدية الصارمة، المناهضة للفكر الإسلامي، وقيم الشعوب العربية في الخليج. وهو ما قد يؤثر على هذا «النجاح» السعودي، وفي هذا التوقيت بالضبط، عادت قناة الجزيرة بقوة إلى المنافسة، فذكّرت حلقة فيصل القاسم بحلقة مدرّب التنمية البشرية، السعودي ياسر الحزيمي، فهل نحن في ماراثون، خدمت فيه الإدارة السعودية الجديدة العليا لبودكاست «فنجان» إمبراطورية «الجزيرة»؟

في كل الأحوال، نُشيد بقدرة فضائية الجزيرة على تحقيق نجاح نوعي في زمن قياسي، عبر كل أروقة أثير وتنوّعها، والذي سيبقى بيت الخليج العربي فيها، يتيماً كالمعتاد، من حيث استدعاء قصّة إنسانه ومبدعيه، خارج المشارطة الرسمية أو التصنيف الدوني، الذي ساد في مشاريع دول الخليج، لكن هذا كله لا يُغيّر من اقتحام «الجزيرة» القوي عالم البودكاست. ولقد وقف المشاهد على أدب فيصل القاسم، وتحيّته وذوقيات خطابه، وحتى مساحة الاعتذار الضمني، لبعض البلدان والشعوب كالكويت، وإنْ لم يقتنعوا بتبريراته بصورة كاملة، لكن أدب التعبير، ونزع سخينة غضب الناس، كانا رسالة مميّزة منه، جعلت الجميع يتابع بإكبار رحلة عذاباته وكفاحه، من طفلٍ يكدح يومه، إلى هجرة شرسة المعيشة، في سبيل تعليمه، حتى وصوله إلى صوت «بي بي سي»، هنا لندن، عرضها كعازف ماهر يعرف بالضبط كيف ينتزع انتباه المشاهد ويُثبّت بوصلته عليه، وإنْ كان تدفقه عاطفياً، فهذا الكفاح الشخصي جُهدٌ نفسي وبدني، ضخم وثقيل وصعبٌ، وليس أروقة تنقل، يتقلّب فيها أبناء الميسورين. وقد كانت بعض البيئات في الخليج العربي تتابع فيصل القاسم باهتمام بالغ، وبهمس بين المجالس والمكاتب، كانت «الجزيرة» تبث على قناة 37 في قطر، وكان هناك من يتداول بعض حلقاتها، وخاصة فيصل القاسم، ثم بدأ اقتناء البث الفضائي، كان يجذبهم، فيتحدّثون همساً، وقد وضعوا لفيصل القاسم اسماً حركياً، فيميل على صاحبه في طابور المدرسة أو المكتب، «سمعت شيقول بو محمد – فيصل القاسم؟»، ثم يتلفت وهو ينتظر مواصلة رفيقه الحديث «ايه هذا خبيث»، خشية من ترصد الطرقات له، وهو في غاية الاهتمام والتشوق. وربما يعرف الجميع المثل السائد عندنا في الخليج، وسمعت مثيلاً له في عدة أوطان عربية، «الجدران لها آذان». يبدو أن فيصل القاسم اخترقها فأصبح علامة في قصّة هذا الزمان، وقد كان للفكر الشيوعي دورٌ في هدم مسلّمات الرأسمالية. وكان اليسار القومي من ضحايا هدم المرويات المثبتة في وجدان الناس، في جدران الرعب والصمت، وكان للبعث الذي أحدثه هذا الكفاح اليساري، خصوصاً في قصة الجوع والغنى، والطبقات التي صنعتها البرجوازية العربية، أثره وإلهامه. لم تكن الحكاية كلها تبشيراً بالماركسية العلمية، أي الإلحاد، وإنْ كانت فريضة أيديولوجية تبنّاها الرفاق الحمر، منذ البيان الشيوعي الأول، وأقاموا في سبيلها نُصباً لمجازر كبرى، نالت من علماء الدين والبروليتاريا، كما نالت من رفاقهم. ولكن هناك شرفاء ومناضلون في سبيل شعوبهم، حرصوا على أن تُحرّر إرادة الناس، كما أن بعض الأنظمة استخدمت الفتوى الدينية وحجاب المشايخ، لوأد آمال الشعوب وقمع حقوقهم. أعلن فيصل في هذه الحلقة علاقته بهذا الوجدان، وكنتُ أعجبُ من غضبه أحياناً في بعض برنامجه، وكأنه صاحب ثأر شخصي. وقد برّر ذالك بالفعل، بانحيازه لطبقة المحرومين، ولكن القصة الأخرى للفكرة الشيوعية، أنها وَلّدت دكتاتورية أخرى، ففرغت حِنق المثقف، على ضمير الشعوب الإسلامية، ثم أدارت اللعبة بينهما، ومن يتأمّل في مواسم السياسة في الوطن العربي، سيجد محطّات لما يشبه السيرك، أقامته الأنظمة الجمهورية، بين الشيوعيين والإسلاميين، وبمجهر أكبر بين العلمانيين والإسلاميين، عند الأنظمة الملكية كذلك. في ثورة المشاعر في وجدان فيصل القاسم، تظهر لك تلك الروح، ونحن يهمّنا أن يكون فيصل في صف الجماهير، وأن يخترق سقف السياسة لأجل الحقيقة لهم، كما يهمّنا جانب آخر من الحكاية، وهي علاقة الطبقات بالجماعة والطائفة، والتي لعب عليها النظام في دمشق، فحاول استقطاب عرب سورية الدروز الموحّدين إلى حديقته الخلفية في الطائفة العلوية، وكان فيصل القاسم أحد واجهات الرفض لهذا التجيير، ولذلك نفهم منه بوضوح لماذا يُحيّي ساحة الكرامة، التي ساهم في تأسيسها، بسوط صوته، وبمكانة منبره. ويهمنا عربياً أن يُخلق في فيصل القاسم قيادي نرى فيه عروبة سلطان الأطرش، وكمال جنبلاط، وقد أوجدت رحلته البريطانية الأكاديمية فيه روحاً نضالية الثقافة بناء على تخصّصه الذي سيق له. ولعلنا نشيد بهذه الروح، في وقت نقول للمبدع فيصل القاسم: لا تُدخل الشيوعي الصغير في لعبة السيرك العربي الكبير، الذي يهمّه الكرسي، لا لقمة الشعب وحقوقه، فمعركة الدين محرقة، وأنت حكم في هذه القاعدة.

> نقول للمبدع فيصل القاسم: لا تُدخل الشيوعي الصغير في لعبة السيرك العربي الكبير، الذي يهمّه الكرسي

(كاتب عربي في أونتاريو)

كاريكاتير **عماد حجاج**

الدجاج والديمقراطية... المصلحة أولاً

عمر حمّادي

تسجّل الولايات المتحدة، وبحسب مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها، 1,35 مليون إصابة بحالات تسمّم ببكتيريا السالمونيلا كل عام، تتسبّب هذه الإصابات بدخول 26500 شخص إلى المستشفى، يموت 420 مصاباً في عموم الولايات سنوياً. وبحسب المركز أيضاً، فإن الغذاء هو مصدر معظم هذه الإصابات، وتحديداً الدواجن التي تتسبّب وحدها بـ23% من حالات التسمّم بالسالمونيلا. ووفقاً لتقديرات رسمية، فإن واحداً من كل 25 منتجاً مرتبطاً بلحوم الدجاج معروض للبيع في الأسواق الأميركية يحتوي على بكتيريا السالمونيلا.

وأسوة بالسالمونيلا، منتجاتٌ عديدة في الأسواق الأميركية ملوّثة ببكتيريا الإيكولاي، ووجد تحقيق صحافي (2011)، أن نحو نصف الدجاج المعروض للبيع في المحال والأسواق الأميركية ملوّث هو الآخر بهذه البكتيريا التي تتسبّب بإصابة عشرات الآلاف ومقتل العشرات كل عام. ومع هذا الكم الهائل الذي يدلّ على مشكلة تلوث اللحوم والبيض بهذه البكتيريا القاتلة، إلا أن الولايات المتحدة، وبكل مؤسّساتها الرسمية، لم تتمكّن من إيقاف هذا التلوث، نتيجة غياب التشريعات التي تتيح ملاحقة الشركات المنتجة.

وعلى النقيض من المشرّعين الأوروبيين، أخفق أعضاء الكونغرس عقوداً في الدفع بقوانين تتيح ملاحقة شركات الدواجن ومعاقبتها نتيجة الضغوط التي تمارسها اللوبيات المرتبطة بهذه الصناعة على المشرّعين. وتملك صناعة الدواجن واللحوم والبيض 26 لوبيا مسجّلا بشكل قانوني في الدوائر الحكومية الأميركية، وتموّل هذه اللوبيات، بالإضافة إلى لجان العمل السياسية ذات الصلة بالصناعة، الحملات الانتخابية لمرشّحين عديدين وبملايين الدولارات، نظير منع تشريع القوانين التي قد تضرّ بها، الأمر الذي يقلل حظوظ مرشّحين على حساب مرشّحين آخرين. أموال الأغنياء باختلاف صناعاتهم وتوجّهاتهم تلعب دوراً مهماً في السياسة الأميركية لضمان ديمومة مصالحهم وأرباحهم. وفي بداية مارس/ آذار الماضي، هزّت تصريحات النائبة الأميركية كيتي بورتر الوسطيْن السياسي والإعلامي الأميركيين بقولها إن السباق الانتخابي لمجلس الشيوخ في كاليفورنيا، والذي حاولت الفوز فيه «سرق عبر المليارديرات». وعقب الضجّة بيوم، عادت لتوضح، عبر حسابها في موقع إكس، إن استخدامها عبارة «was rigged» (زُوّرت)، كانت تقصد بها «التلاعب عبر وسائل غير صادقة».

بورتر التي تملك شعبية لا بأس بها وسط الجمهور الديمقراطي الليبرالي في ولاية كاليفورنيا، خسرت السباق الانتخابي الديمقراطي الداخلي عقب ما قالت إنها سلسلة من الهجمات الإعلانية الانتخابية استهدفتها بتمويل من أغنياء أرادوا لها الفشل. والحقيقة أن تصريحات بورتر تدلّ على حجم المشكلة التي تواجه الديمقراطية الأميركية منذ سنوات، وتحديدا منذ رفع قيد الإنفاق لما يسمّى السوبر باكس أو لجان العمل السياسية الكبرى في العام 2010، وبقرار قضائي. والسوبر باكس لجان إنفاق مستقلة بمبالغ غير محدّدة تجمع من أموال شركات ونقابات وجمعيات وأفراد تتولى عملية الدفاع بشكل علني لصالح أو ضد مرشّحين سياسيين. وعلى النقيض من لجان العمل السياسي التقليدية، يُحظر على لجان العمل السياسي الكبرى التبرّع بالمال مباشرة للمرشّحين السياسيين، ولا يجوز تنسيق إنفاقها مع إنفاق المرشّحين الذين تستفيد منهم. لهذا هي تتولّى الإنفاق على حملات إعلانية انتخابية يتعرّض كثير منها للمرشّح المنافس.

وتعتبر كلفة الفوز بالانتخابات الأميركية بتنوّعها من الأكبر عالمياً. وبحسب موقع أوبن سيكرتس، حجم كلفة الفوز للمرشّحين لمجلس الشيوخ في العام 2018 بلغ 15,8 مليون دولار، وهي كلفة يبدو أنها ارتفعت مع اتّساع حجم التضخّم في الولايات المتحدة خلال السنوات الست الماضية. وفي مثال آخر قريب، فاز المرشّح الديمقراطي سوزي (أبيض)، على المرشّحة الجمهورية مازي (أميركية إسرائيلية من أصول إثيوبية) في الانتخابات الاستثنائية لمقعد لونغ آيلند في مجلس النواب لمدينة نيويورك، والذي ظلّ شاغرا بعد إقالة النائب الجمهوري جورج سانتوس عقب فضيحة مدوية تتعلق بكذبه بخصوص أصوله وتحصيله الدراسي. وفي هذه الانتخابات التي تعدّ مؤشّرا أوليا لنتائج الانتخابات الرئاسية والنصفية المقبلة، فاز المرشّح الذي أنفق، هو وداعموه، أموالاً أكثر، حيث أنفق سوزي وداعموه 13,8 مليون دولار لإعلانات حملته، في مقابل صافي إنفاق من المرشّحة الجمهورية بلغ 8,1 ملايين دولار، ويتوقّع أن تسجل قيمة الإعلانات في الانتخابات الرئاسية هذا العام هي الأخرى رقما قياسيا في حجم الإنفاق يتجاوز الـ15,9 مليار دولار، وفق ما ورد في تقرير لصحيفة الغارديان البريطانية. وأخيراً، هذا الإنفاق، وإن كان يبدو لبعضهم غير أخلاقي، ويتعارض مع المصلحة العامة لصالح مصلحة خاصة لفئةٍ من أصحاب المليارات، قانوني ولا يتعارض والديمقراطية الأميركية. وقبل أن أختم، عليّ أن أقتبس قول أحد الزملاء الصحافيين المقرّبين: «الديمقراطية هي حكم الشركات».

> أخفق أعضاء الكونغرس عقوداً في الدفع بقوانين تتيح ملاحقة شركات الدواجن ومعاقبتها

(من أسرة التلفزيون العربي)

عن اقتراح نفي قيادة حماس من غزّة

حيان جابر

يطرح الاحتلال الصهيوني، رفقة حليفه الأقرب الولايات المتّحدة، اقتراحاتٍ عديدةً تحقق له انتصاراً سياسيّاً رغم فشله، أو على الأقلّ استعصائه، العسكري ميدانيّاً، تنصّ إحدى أهمّ تلك الاقتراحات أو أخطرها على طرد (نفي) إبعاد قادة حركة حماس؛ وربّما قسم كبير من كوادر ذراعها العسكري، إلى خارج فلسطين وغزّة. إذ يذكّرنا هذا الطرح باجتياح بيروت، حين نجح الاحتلال في إبعاد قادة حركة التحرّر الوطني الفلسطيني ومعظم كوادرها إلى تونس والجزائر، لكن بين ثمانينيات القرن الماضي والمرحلة الراهنة فروق كثيرة مركزية لا يصح القفز عنها فلسطينيّاً. بدايةً، وقبل الحديث عن الفروق الحاسمة، لا بدّ في البداية من التوقف عند تأييد بعض الأطراف؛ أفراداً ومجموعات، الفلسطينية لهذا الطرح الصهيوني، لاعتباراتٍ عديدةٍ، فمنهم من أصحاب التوجّهات السياسية المستسلمة التي تلتقي مع معظم الطروحات الصهيونية والأميركية، وفي مقدّمتهم للأسف قادة السلطة وحاشيتها. في حين يُحمّل آخرون حركة حماس مسؤولية تعقد اتّفاق الهدنة، لأسبابٍ عديدةٍ، لذا طالبوها بإبداء مزيدٍ من المرونة السياسية والتفاوضية، عبر قبولها وقفاً مؤقتاً لإطلاق النار، أو عبر موافقتها على نفي (طرد) إبعاد قادتها وقسم من كوادرها، متجاهلين أن الهدنة المؤقتة لا تضع حدّاً نهائيّاً للحصار اللاإنساني والإبادة الجماعية، بل قد تساعد الاحتلال على إطالة عدوانه أشهراً عديدةً مقبلة.

كما وصف بعضهم رفض الحركة لطرد (نفي) إبعاد قادة الحركة وبعض كوادرها؛ ربّما معظمهم، إلى خارج فلسطين، بأنّه سلوكٌ غير مسؤولٍ ينمّ عن سعي الحركة إلى الاحتماء بشعبها، بدلاً من دورها في حماية شعبها، وهو ما يقارب المزاعم الصهيونية التي تتهم جميع فصائل المقاومة باتّخاذ المدنيين دروعًا بشريةً، إذ يستشهدون بقبول رئيس منظّمة التحرير السابق ياسر عرفات في ثمانينيات القرن الماضي باتّفاق ينهي حصار بيروت، نصّ على إبعاد قادة المقاومة الفلسطينية ومعظم كوادرها في حينها من لبنان، رفقة سلاحهم المحمول، ملمّحين إلى نموذجية قيادة عرفات مقارنةً بسلوك قادة «حماس» الحالي.

ينطوي هذا الطرح على أخطاءٍ عديدةٍ، ومبالغةٍ خطيرةٍ لا يصحّ تجاهلها، إذ يربط هذا التعميم جرائم الإبادة الجماعية، والعقاب الجماعي، والحصار اللاإنساني وسواها من الجرائم الصهيونية الحالية والتاريخية بقرارات قيادة المقاومة الفلسطينية، وهو أمرٌ كارثيٌ بكلّ معنى الكلمة، لأنّه يتساوق مع الدعاية الصهيونية أولاً، التي تحمّل فصائل المقاومة مسؤولية جرائم الاحتلال الدائمة والمستمرة منذ بداية الاحتلال ذاته، كما يتجاهل ثانياً، بقصدٍ أو من دونه، مسؤولية الاحتلال الرئيسية عن كلّ تلك الجرائم، رفقة حلفائه وداعميه الدوليين والإقليميين، فمقاومة الاحتلال بكلّ الأشكال، بما فيها المقاومة العنيفة/ المسلحة، حقٌّ مشروعٌ ومقدّسٌ في كلّ الدساتير والقوانين الدولية والقطرية، وفي كل التشريعات السماوية، والأهمّ في القانون الدولي، في حين أن ممارسات الاحتلال الصهيوني مدانةٌ ومجرمةٌ في كلّ ما سبق، وهو ما علينا التمسّك به وتكراره دائماً وأبداً حتّى زوال الاحتلال كلّياً.

كذلك يتجاهل هذا الطرح الفروق الجوهرية بين عدوان حصار بيروت وعدوان الإبادة الجماعية الحالي على قطاع غزّة، فالأول كان خارج الأراضي الفلسطينية، داخل لبنان، خصوصاً في عاصمته بيروت، لذا كان يتطلّب استمرار العمل المقاوم في لبنان قبولاً لبنانيّاً واسعاً ليس بالعمل المقاوم فقط، بل بالعمل الفلسطيني كذلك. لذا كان قرار الانسحاب من بيروت ولبنان مرتبطاً بذلك تحديداً، أكثر من أيّ أمر آخر، من دون التقليل من تأثير العوامل اللوجستية الأخرى، مثل محدودية الذخيرة الحية، ومشاركة قوىً لبنانيةٍ وعربيةٍ في العدوان الصهيوني على المخيّمات الفلسطينية في لبنان. في حين يستهدف عدوان الإبادة الجماعية الحالي الفلسطينيين داخل فلسطين، وتحديداً داخل قطاع غزّة المحاصر منذ 17 عاماً. وعليه، تمارس فصائل المقاومة الفلسطينية الحقّ الفلسطيني الشرعي في مقاومة الاحتلال من الأراضي الفلسطينية المحتلة، خصوصاً في ما يتعلق بتصدّيها للعدوان الصهيوني الحالي على قطاع غزّة، كما من حقّ كل فلسطيني، مهما كانت توجهاته أو انتماءاته، أو ممارساتها البقاء على أرضه أسوةً بكلّ شعوب العالم.

وعليه، لا يصحّ، لأيّ سببٍ كان، القبول بمحاولة الاحتلال شرعنة التهجير القسري بحقّ سكان فلسطين الأصليين فرديّاً أو جماعيّاً، فطرد (نفي) إبعاد قادة «حماس» وبعض كوادرها يندرج في سياق سياسات التهجير القسري غير القانوني وفق الشرعية الدولية، ووفق كلّ القيم والمفاهيم القانونية والإنسانية والشرائع السماوية. تاريخيّاً؛ شهد التاريخان، الفلسطيني والعالمي، شواهد عديدة لعمليات طردٍ (نفي) وإبعادٍ قسري بحقّ مناضلين، لكن تلك الحالات كانت لمعتقلين أسرهم الاحتلال سابقاً. وعليه، كان قرار الترحيل (النفي) الإبعاد كان قرار الاحتلال فقط، أي من دون الحصول على قبول الأسير أو المحتجز، حتّى لو كان في سياق صفقةٍ لتبادل الأسرى، فضلاً عن أنّ قبول الأسير أو المحتجز بالإبعاد/ النفي أو الترحيل لا يعد قبولاً طوعيّاً، نظراً إلى احتجازه القسري في ظلّ نظام قانوني منحاز وغير عادل، مصمم خاصةً لخدمة الاحتلال. عجزت قوات الاحتلال عن أسر أيٍّ من قادة فصائل المقاومة الفلسطينية، كما تدور شكوكٌ كثيرةٌ حول صدق إعلان الاحتلال أسره من كوادر الفصائل المقاومة، إذ تشي معظم الحيثيات المرافقة لتلك الاعتقالات، فضلاً عن بعض تقارير الإعلام الصهيوني إلى أن معظم؛ إن لم يكن كلّ، هؤلاء الأسرى من المدنيين الفلسطينيين العزّل، بناء عليه لا يملك الاحتلال حالياً القدرة على إبعاد (ترحيل) نفي قادة فصائل المقاومة قسراً، لذا لا يصحّ ولا يجوز مساعدته على إخفاء فشله الأمني والاستخباري والعسكري أولاً، فضلاً عن مساعدته في تطبيق جرائمه، أو بعضها، المدانة في القانون الدولي وفي مقدمتها جريمة التهجير القسري ثانياً، كذلك لا يصحّ منح الاحتلال سابقةً سياسيةً تشرعن عمليات التهجير القسري والطرد والنفي والإبعاد ثالثاً، إذ من المرجّح أن تصبح هذه السابقة مدخلاً دوريّاً يلجأ الاحتلال إليها لتشريع طرد (نفي) إبعاد فلسطينيين آخرين، منهم قادة سياسيون ونشطاء مدنيون ممن يوثقون جرائم الاحتلال ويتصدون لها، بغضّ النظر عن طبيعة نشاطهم ونضالهم، سلمياً أم عنيفاً. وأخيراً علينا أن نؤكّد دائماً وأبداً عدم شرعية قرارات سلطات الاحتلال القضائية، على اعتبارها جزءاً من منظومة الاحتلال التي تساهم في استمرار الاحتلال ذاته تحت ستار قانوني كاذب، وهو ما ذهبت إليه عشرات التقارير الدولية والأممية الحيادية والموثوقة.

من ذلك كلّه؛ يتفق الكاتب مع اعتبار إنهاء العدوان والحصار اللاإنساني واللاشرعي، المفروض قسراً على قطاع غزّة، وإنهاء معاناة سكان القطاع الإنسانية كلّيا أولويّةً فلسطينيةً، والمهمة النضالية الأولى كذلك، بيد أن السبيل إليها يجب أن ينحصر في إرغام الاحتلال على إيقاف جرائمه، عبر مزيد من الضغط الشعبي أولاً، والدولي ثانياً؛ يتصاعد الثاني كلما تصاعد الأول، على الصعيدين الدولي والإقليمي. وعليه، إنهاء ذلك كلّه مهمة فلسطينية جماعية لا يصح حصرها في فصائل المقاومة فقط، بل علينا دائمًا تأكيد حقّ كلّ شعب فلسطين في مقاومة الاحتلال بكلّ السبل الممكنة، على اعتباره حقّاً فرديّاً وجماعيّاً.

> لا يملك الاحتلال حاليّاً القدرة على إبعاد قادة فصائل المقاومة قسراً، لذا لا يصح ولا يجوز مساعدته على إخفاء فشله

صورتان للسنوار وابو عبيدة على حائط في مخيم برج البراجنة للاجئين الفلسطينيين، قرب بيروت، 5 فبراير 2024 (أنور عمرو/ فرانس برس)

(كاتب فلسطيني في كوالالمبور)

ما أشبه الليلة الفلسطينية بالبارحة الفيتنامية

عيسى الشعيبي

رغم الزيادة المضطردة في عدد المعطيات والشواهد والحيثيات الدالّة على أنّ تغيّراً جدّياً قد طرأ على المزاج السياسي الأوروبي، بعد انكشاف هول الفظائع المُرتكبة في حقّ النساء والأطفال في قطاع غزّة، وتراكم المؤشّرات القويّة، والمظاهر الحسّية، على حدوث تحوّل واسع وحثيث، منذ أواخر العام المنصرم، في الرأي العام الغربي عموماً، والأميركي خصوصاً، إلا أنّ ذلك كلّه لم يكن كافياً لاستحضار الصورة الفيتنامية من قبو الأرشيف، لعقد مقاربة منطقية مقنعة بين شمس الـ«فيت كونغ» المتوهّجة في البال وشمس المقاومة الفلسطينية الساطعة بقوّة مضاعفة، منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول (2023). كما لم تكن الاحتجاجات والمظاهرات والاعتصامات، على كثرتها، تلك التي عمّت شوارع عواصم ومدن غربية، ضدّ حرب الإبادة الجماعية في غزّة، كافية لعقد هذه المقاربة بين الليلة الفلسطينية، في تجلّياتها الراهنة، والبارحة الفيتنامية، المُفعمة بالدروس والعبر البليغة، لو لم تحدث الانتفاضة الطلابية العارمة في الجامعات الأميركية.

مع أنّ هناك اختلافاتٍ موضوعيةً في الزمان والمكان، وفوارق بيّنات بين الحالتين الفلسطينية والفيتنامية، إلا أنّ هناك، في المقابل، أوجهَ تماثلٍ لا بأس بها، بين سياق الثورة التي انتهت بتسجيل أول هزيمة عسكرية أميركيةٍ لا تقبل التأويل، بفضل الدعم السوفييتي والصيني غير المحدود، ومخاض الثورة التي تكوّنت فوق بساط الريح (حسب وصف البطل الفيتنامي الجنرال فون نجوين جياب)، وحفلت مساراتها العسيرة بالإنجازات والانتكاسات، إلا أنّها ظلّت تواصل التجدّد والانبثاق من تحت الرماد، فاستحقت بذلك لقبَ أطولِ ثورةٍ معاصرةٍ، وتولّت بجدارة حمل الراية الفيتنامية، وحازت وحدها شرف الصمود في ممرّ مارثون حركة التحرّر العالمية.

لسنا اليوم في معرض تقليب تلك الصفحات، واستدعاء مواطن الشبه ومواضع الاختلافات بين الثورتين، وإنّما الغاية الإمساك باللحظة الراهنة، المسكونة بالدلالات السياسية اللافتة والتحولات الجارية، على خلفية التفاعلات والمشاهد المتدفقة من ساحات عشرات الجامعات الأميركية، التي سبق أن قالت كلمتها عند كلّ مفترق طرق، وصنعت الفارق، وقلبت المفاهيم والقيم والرأي العام.

وأحسب أنّ الثورة الطلابية المتصاعدة من أعرق الجامعات الأميركية قابلةٌ للتصاعد أكثر، والتحوّل إلى ثورة قيمية اجتماعية، على خلفية القمع الذي أدّى إلى انتشار ظاهرة التمرّد على دعم الإدارة المتصهينة المُفرط، بالمال والسلاح، لربيبتها دولة الاحتلال، وأنّها مرشّحةٌ للاحتدام، ضدّ حرب الإبادة، وضدّ المشاركة الأميركية في المقتلة الرهيبة، الأمر الذي من شأنه تعزيز التحوّل الجاري، وتزخيمه وتوسيعه أكثر، ناهيك عن تجريد إدارة جو بايدن من كلّ زعم أخلاقي.

تقود هذه التطورات النخب الطلابية وقادة الأكاديميا الأميركية، وهي محرّك التغيير في كلّ مكان وزمان، تتخطى آثارها المباشرة نطاق الولايات المتّحدة، بدورها القيادي المُلهم، ونموذجها الباذخ، وقوتها الناعمة، ليطاول مختلف المجتمعات الغربية، ويؤثّر تدريجياً في مواقفها التقليدية، ولا سيّما تغاضيها المتواصل عن مظاهر الوحشية الإسرائيلية، واستسلامها التام للسردية القائمة على الترهيب بفزّاعة معاداة السامية، ولعلّ هلع نتنياهو، وفريقه الفاشي، من مفاعيل هذه الظاهرة، التي يعلو سماءها شعار «فلسطين حرّة من البحر إلى النهر»، هو الدليل بعينه على أن بداية نهاية العصر الإسرائيلي قد بدأت، وأنّ قطوف «طوفان الأقصى» قد دنت.

تبقى ضرورة إبداء الأسف الشديد، ونحن نرى هذا التصحّر في الحياة الطلابية والنقابية والحزبية العربية، قبالة انتفاضة طلاب الجامعات الأميركية ومحاضريها، ونتلمّس هذا الخدر العربي اللذيذ، والموات العجيب الغريب من حولنا، وهو يغشى طلبة جامعاتنا من الماء إلى الماء، فيما أمواج الثورة الطلابية تتعاظم وتمتدّ من كندا إلى أوروبا، بل إلى أستراليا ونيوزيلندا واليابان.

مفارقة «الحشاشين»... مدَد يا «ماركو بولو» مدَد

محمد طلبة رضوان

أثار مسلسل الحشّاشين جدلا لا بأس به في شهر رمضان الماضي. هل نقول كعادة أعمال عبد الرحيم كمال؟ في تقديري لا. فقد تعوّدنا مع الكاتب الموهوب، بصدق، على أنواعٍ أخرى من الإثارة.. إثارة المتعة، إثارة الشغف، إثارة الأشواق الروحية، عبر «نفَس» صوفي رائق، وحقيقي، فهو جزء من تجربة الكاتب لا من ادّعاءاته، كآخرين. لكن الجدل هذه المرّة يأتي من «نفَس» مختلف، أقرب إلى «الحشّاشين» في زماننا، منه إلى فرقة الحشّاشين في التاريخ البعيد.

لماذا ذهب عبد الرحيم كمال إلى هناك؟ تبدأ الإجابة من سؤال أهم: لماذا اضطرّت دراما الشؤون المعنوية أن تترك مشروع «الاختيار 4»، بعد الإعلان عنه، وتذهب إلى سيناريست محترف ليعيد إنتاج رواية الدولة في مسلسل تاريخي؟ فشل «الاختيار»، بأجزائه الثلاثة، في تحقيق «المستهدَف»، وتحوّل، في جزئه الثالث، مع ظهور ياسر جلال، بوسامته، وصوته الرقيق، وقوامه الممشوق و«الطويل»، إلى مادة لفنون «الكوميكس». من هنا لزم تغيير «الصنف»، من تخييل التاريخ القريب، الذي عايشه المصريون، مؤيدون ومعارضون، وبدا من الصعب تزويره أو إعادة تأويله، وفق سردية السلطة ومصالحها، إلى تطويع التاريخ البعيد، وغير المطروق، تاريخ الحشّاشين، فهو مجال أرحب لهذه التأويلات «الباطنية».

كان المستهدف، ولا يزال، تبرير المذابح المؤسّسة لدولة 3 يوليو/ تموز، هذا هو الهاجس الذي لا يفارق صاحب «جمهورية الكباري»، فيلحّ عليه في خطاباته، ويأتي على ذكره مرّات ومرّات، ويحوم حوله، تلميحا وتصريحا، ولا يكفّ عن ذلك حتى بعد مرور أكثر من عشر سنوات على مذبحة ميدان رابعة العدوية وأخواتها. فشل «الاختيار 3» في تمرير سردية النظام عن فض الاعتصام في الميدان، فجاء مسلسل الحشّاشين، لا لينفي جرائم قتل المدنيين، الأكثر بشاعة في تاريخنا الحديث، بل ليبرّرها، فالجرائم حدثت وتحدُث، ولا سبيل إلى إنكارها، كما أن التذكير بها تجاوز خطابات الرئيس وخصومه، من النخب المعارضة، إلى «الناس»، إلى العاديين، إلى الملايين الذين ساهم «الاختيار 3» في لفت أنظارهم إلى تفاصيل، لم تكن من جملة اهتماماتهم، مع الأسف.

احتاج عبد الرحيم كمال إلى شخصية دينية مهووسة، رجلٍ ذي تاريخ إجرامي في قتل أقرب الناس إليه، وتكفير أقرب الناس إليه، وخيانة أقرب الناس إليه، وتبرير ذلك كله بالدين، حتى يصل بالمشاهد إلى قناعة تفيد بأن قتل الصباح وأتباعه (خصوم الدولة) مهما بدا وحشيا فهو أقلّ ما يستحقّونه، كما أنه أقلّ بكثير مما يفعلونه. ورغم فساد القياس، حد الافتراء، إلا أن المادة التاريخية وحدَها لم تسعف الكاتب «النزيه»، إذ ساورته خيالات جهاد النكاح وتبرير خوض إعلام الدولة في أعراض المتظاهرين والمتظاهرات، فذهب إلى خيالات الرحّالة الغربيين عن حسن الصباح وأتباعه ليأتي بحدوتة «التمتّع»، ومخايلة التابع تحت تأثير الحشيش بفتيات يعملن مع الصباح، وإيهامه بأنهن حوريات الجنة اللائي ينتظرنه بعد استشهاده في سبيل دعوته. وقد كان ماركو بولو في روايته يقول: إن الفدائيين صدقوا شيخ الجبل كما كان المجاهدون يصدقون النبي عليه السلام. وهي الخيالات التي «نشأت بين الصليبيين ولم تنشأ بين المشارقة»، كما أشار عبّاس العقاد في كتابه «فاطمة والفاطميون»، إذ «كان الصليبيون في حاجة إلى تأويل شجاعة المسلمين وهم في عرفهم قوم هالكون لا يؤمنون بالدين الصحيح»، فلجأوا إلى تأويل شجاعتهم باختراع هذه الرواية الساقطة، ومن ثم لجأ إليها عبد الرحيم كمال، واعتمدها مدداً «وطنياً».

دور الضعف العربي في اضطراب المعادلات الإقليمية

عبد الباسط سيدا

في تعليق ساخر بشأن الردّ الإيراني الاستعراضي على إسرائيل، بيّن رئيس مجلس الوزراء السويدي، ووزير الخارجية الأسبق كارل بيلد، خلال مشاركته في برنامج «المكتب السياسي»، الذي يُذاع عبر البرنامج العام في التلفزيون السويدي، أنّ تصفية الحسابات في منطقتنا (الشرق الأوسط) ما زالت تتمّ وفق منطق كتاب العهد القديم لا الجديد، أي: العين بالعين والسنّ بالسنّ، في حين أنّ العهد الجديد يُطالب بالصفح ومواجهة الإساءة بالحسنة. لكن إذا عُدنا إلى العهد القديم، سنلاحظ وجود تقدير خاص للملك الفارسي كورش الثاني الأكبر (559-530 ق. م)، الذي سمح بعودة اليهود الذين كان الملك البابلي الكلداني نبوخذ نصر الثاني (604-562 ق.م)، قد سباهم إلى بابل بعد تدمير «الهيكل» في القدس. وبعودتهم، أخذ اليهود كثيراً من الأفكار والتجارب والمعارف، التي اطّلعوا عليها في بلاد ما بين النهرين، ومنها: أفكار خلق الإنسان والطوفان والمعصية، وغيرها من الأفكار التي كانت تُجسّد معتقدات أبناء الحضارات القديمة في بلاد ما بين النهرين. وهذا فحواه، أنّه وبموجب العهد القديم، لا توجد صيغة من العداء التاريخي بين اليهود والفرس.

ولكن ما حصل، أخيراً، يدخل في باب منطق معهود أو طريقة متّبعة في مناطق واسعة، حتّى أنّها غدت قاعدة أساسية من قواعد العمل الدبلوماسي المعاصر؛ قاعدة التعامل بالمثل. ويبقى السؤال بشأن ما إذا كانت الأمور قد تجاوزت سقف ما عُرف بـ«قواعد الاشتباك»، أم أنّ التكامل الوظيفي، سواء القصدي أو التصادفي، ما زال هو المُتحكّم، بأدواتٍ مختلفة، بطبيعة المحدّدات التي تضبط عملية رسم أوجه التفاصل والتواصل بين المشروعين الإيراني والإسرائيلي في فلسطين، وعلى مستوى المنطقة بصورة عامة؟... فقد تبيّن وجود توافق مباشر أو غير مباشر (والله أعلم!) بين إسرائيل وإيران بشأن الإبقاء على سلطة بشّار الأسد في سورية، وذلك لأسباب تخصّ كلّ طرف. فإسرائيلياً، أثبت الأسد الابن، وقبله الأب، الالتزام بالوعود التي قُطعت لمهندس اتفاقية فك الاشتباك (فصل القوات) بين إسرائيل وسورية (1974)، في أعقاب حرب أكتوبر/ تشرين الأول (1973). لذلك، وجدت إسرائيل أنّ مصلحتها تقتضي الإبقاء على سلطة آل الأسد من باب ضمان المُجرَّب، وهذا ما دفع الولايات المتّحدة، في عهد الرئيس باراك أوباما، إلى التوافق مع الروس من خلال صفقة تدمير السلاح الكيميائي في سورية (2013)، تحت شعار إعطاء الأولوية لمحاربة الإرهاب المُقْحَم في سورية. أما بخصوص سلطة الأسد، ورغم كلّ الجرائم التي اقترفتها بحقّ السوريين الثائرين عليها، فقد جرى الاكتفاء بالرغبة في تعديل سلوكها، الأمر

> تعاملت الولايات المتحدة، ومعها الدول الغربية، مع إيران بوصفها عامل ضبط للمعادلات في المنطقة، مقابل التزامها بقواعد اللعبة، التي تشمل طبيعة الاشتباكات وسقف المواجهات
>
> التمهّل الأميركي المعهود لن يكون مفتوحاً، وهناك خيارات كثيرة متاحة لم تستخدمها واشنطن بعد، في مقدمتها دعم المعارضة الإيرانية بانتماءاتها المختلفة

الذي وافق عليه الروس باعتبار أنّ ذلك لا يُلزمهم بأيّ شيء ملموس؛ بل يفتح المجال أمامهم للتخلّص من مناهضي الأسد، وترك القوى المُصنّفة إرهابية تمارس نشاطاتها تحت سمعهم وبصرهم، بل وحتّى بالتعاون مع سلطة الأسد. وهكذا، جرى توزيع المناطق ليؤدّي كلّ طرفٍ دولي مهامّه وفق اهتماماته وحساباته. أمّا إيرانياً، فقد اعتُبِرَتْ سلطة الأسد الابن أضعف من سلطة الأسد الأب، وهذا ما مكّن الإيرانيين من التوسّع والتغلغل ضمن المجتمع والدولة السوريّيْن، من خلال قواتهم وأذرعهم، تحت شعاراتٍ مختلفة. وكان اللافت منذ البداية هو الصمت الإسرائيلي، وحتى الأميركي الغربي، تجاه الامتدادات الإيرانية المدعومة بأذرع محور «المقاومة والممانعة» في سورية، ودخولها القتال لصالح سلطة بشّار الأسد من أجل الإبقاء عليها، وبأيّ ثمن.

ولكن، يبدو أنّ الأمور الآن قد تغيّرت، والتوجّهات الاستراتيجية تبدّلت لدى الطرفين، ولا سيّما بعد الحرب الروسية على أوكرانيا، واصطفاف الصين، النسبي المحسوب، إلى جانب الروس، وحرص روسيا على استمالة تركيا وإيران إلى جانبها، ذلك أدّى، رويداً رويداً، إلى تباعد في التوجّهات المصلحية الآنية بين إيران واسرائيل في سورية، لأنّ المشروع الإسرائيلي يقوم أصلاً على إضعاف دول الطوق، والتفاهم معها، وإلزامها باتفاقات، معلنة أو غير معلنة، تنصّ على استبعاد خيار الحرب، والقبول، في المقابل، بجملة الشروط الإسرائيلية الخاصة بحماية أمن إسرائيل. هذا إلى جانب المساعي الإسرائيلية المستمرّة لبلوغ التطبيع الثنائي مع كلّ دولة عربية خارج دائرة الطوق بمفردها. أمّا المشروع الإيراني، فهو إمبراطوري، يستخدم ورقة المظلومية المذهبية بغية إحداث اختراقاتٍ في المجتمعات العربية، والوصول إلى الممرّات البحرية الأكثر أهمّية، التي تتحكّم بالتجارة العالمية، وتمنح إيران تموضعاً على شواطئ المتوسّط، الحوض الذي يجمع بين القارّات الثلاث (آسيا وأوروبا وأفريقيا)، ويُعدّ الطريق الأقصر في ميدان التواصل بين القارّات المذكورة، والمناطق الأخرى. ولهذا، لا يمكن لإسرائيل أن تمنح إيران هذه المزية الجيوسياسية المهمّة جداً مجّاناً، وهي التي ترفع علناً شعارات «تحرير القدس» و«المقاومة والممانعة» والرغبة في «القضاء على إسرائيل/ الكيان الصهيوني». هذا، بينما تعاملت الولايات المتّحدة، ومعها الدول الغربية، مع إيران بوصفها من عوامل ضبط المعادلات في المنطقة، مقابل التزامها بقواعد اللعبة، التي تشمل طبيعة الاشتباكات وسقف المواجهات.

ولعل التفاهمات الأميركية الإيرانية كانت العامل الحاسم الذي ساهم في تشكيل الحكومة العراقية، وأبعد البلاد عن أزمة عميقة مفتوحة على جميع الاحتمالات، غير أنّ الجانب الإيراني مُصرٌّ، كما هو واضح في الممارسات والتحرّكات، على الاحتفاظ بورقة العراق، البلد الغني بموارده الطبيعية والبشرية، وسدّ الطرق بالأساليب غير العنفية أمام أيّ تمدّد تركي مستقبلي، من خلال استخدام حزب العمال الكردستاني، واستغلال ظروف التباين بين الأطراف الكردية العراقية لبناء العلاقات معها. ولم يكتفِ الجانب الإيراني بذلك فحسب، بل لجأ باستمرار إلى التدخّل في الشؤون التفصيلية العراقية عبر المحكمة الاتحادية، والمليشيات المذهبية، وفصائل الحشد الشيعية، التي تشكّلت لاحقاً بذريعة مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، الذي ظهر فجأة بفعل إشكالي، يثير تساؤلاتٍ كثيرة بشأن الجهة أو الجهات وراء تشكيله ودعمه وتسويقه.

إلى جانب المليشيات، تشكّلت واجهات سياسية لتكون بمثابة أحزاب أو قوى أو تيارات سياسية ممثلة في مجلس النواب العراقي، اعتماداً على قوتها العسكرية، والثروات التي تحصل عليها من الخزانة العراقية بأساليب مختلفة. ورغم التفاهمات غير المعلنة، التي أصبحت مكشوفة، بين الجانبين الأميركي والإيراني بعد كلّ دورة انتخابات تشريعية عراقية لتسهيل عملية تشكيل الحكومة، إلا أنّ الجانب الإيراني يسعى باستمرار إلى وضع العراقيل أمام أيّ رئيس للحكومة لا يغرّد داخل سربها أو أنّها تعمل على سدّ الطرقات أمامه، وتشترط للوصول إلى أي تفاهم مع الجانب الأميركي استبعاده من بين المرشّحين لرئاسة الحكومة، مثلما فعلت مع إياد علاوي، الذي لم يقصّر بصورة عامة في واجباته الوطنية العراقية، وكان يسعى باستمرار إلى جمع كلمة العراقيين على اختلاف انتماءاتهم المجتمعية ضمن إطار وطني عراقي عام جامع، وهو الأمر الذي يحسب له النظام الإيراني ألف حساب ويمنعه من التحقّق بأيّ ثمن. وفي خطوة غير متّفق عليها، ضغط النظام الإيراني على السلطتين التشريعية والتنفيذية في العراق للمطالبة بمغادرة القوات الأميركية البلاد، وهي القوات الموجودة بصفة مستشارين. واللافت الطريف أنّ هذا التوصيف هو نفسه الذي تستخدمه القوات الإيرانية في سورية لبيان طبيعة عملها ووظيفتها. ولزيادة الضغط، لجأ النظام الإيراني، عن طريق أذرعه، إلى شنّ الهجمات على القواعد والقوات الأميركية في كلّ من العراق وسورية. كما شنّ النظام نفسه، ويشنّ، بصورة مباشرة الهجمات على كردستان العراق، خاصة على أربيل، وهي الهجمات التي تكون عادة بمثابة رسائل مفادها ضرورة الخضوع للإملاءات الإيرانية، والابتعاد عن التنسيق مع الجانبين الأميركي والتركي، كما تأتي الهجمات المَعْنيّة في سياق التحذيرات من الدخول في شراكات نفطية أو بناء علاقات اقتصادية مع الدول الخليجية. ونتيجة الضغوط الأميركية، والامتعاض الداخلي حتّى من جهة بعض القوى التي كان من المفروض أن تكون قريبة من إيران، أعلنت إيران عبر أذرعها، خاصة حزب الله العراقي، أنّها أوقفت هجماتها على القواعد والقوات الأميركية، ولكنّها عادت إلى استئناف الهجمات بعد زيارة رئيس الوزراء محمد شيّاع السوداني إلى واشنطن، وتوافقه مع الجانب الأميركي على جملة من التفاهمات، وعقد عدد من الاتفاقيات، الأمر الذي من شأنه أن يصبّ في صالح تعزيز الأمن والاستقرار في العراق، وتجاوز المشكلات الخدمية والاقتصادية.

وفي أجواء زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى العراق، والتي جاءت بعد الانتخابات المحلّية التركية، وفي ظروف ارتفاع وتيرة التصعيد بين إسرائيل وإيران نتيجة الهجمات المتبادلة بينهما، تحرّك الجانب الإيراني مجدّداً، ليمارس عبر أذرعه الضغط على الجانب الأميركي وعلى إقليم كردستان، بغية تحصيل المزيد من النقاط، خاصّة أنّ إيران تعلم أنّ الولايات المتّحدة ليست في وارد التصعيد الإقليمي، إذا أُخِذَتْ الظروف الدولية بعين الاعتبار، إلى جانب الانتخابات الرئاسية الأميركية، وهي تتشارك هذا الموقف مع الدول الأوروبية الغربية الأساسية في الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (ناتو). ولكنّ التمهّل الأميركي المعهود لن يكون مفتوحاً، وهناك خيارات كثيرة متاحة لم تستخدمها واشنطن بعد، وفي مقدمتها دعم المعارضة الإيرانية بانتماءاتها المختلفة.

هل سنشهد المزيد من التصعيد الإيراني؟ أم هو تصعيد مُفتعَل القصد منه ضمان تحاشي مواجهة لن تكون في مصلحة النظام الإيراني في جميع الأحوال؟

(رئيس سابق للمجلس الوطني السوري)

أميركا وانهيار الحرم الجامعي الديمقراطي

عبد الحميد اجماهيري

يكاد المسْح القيمي العالمي، قروناً طويلة، يُجمع على أنّ الحرم الجامعي أسّس حُرْمَتَه على مبدأ شامل يخترق كلّ الحقب وكلّ الأنظمة، مؤدّاه الحفاظ على استقلالية الجامعة عن السلطة، أمنية كانت أو سياسية أو حتّى دينية. ولعلّ قيمة القيم منع السلطة الزمنية، ممثّلة في الشرطة أساساً، عن تجاوز حدود هذا الحرم، والتزامها باحترام كيانه، باعتباره جزءاً من تطوّر الكائن العاقل، وتطوّر المجتمع الذي تكرّست عقلانيّته من خلال مبادئ الديمقراطية.

في السياق الأميركي الحالي، المتفاعل مع ما يجري في غزّة، يبدو الحرم الديمقراطي، وتفرّعاته الجامعية، عرضة للترنّح والتشكيك، ولا تجد معاينةٌ مثل هاته مبرّراتها في حجم الاعتقالات والتعامل العنيف مع الطلبة فقط، بل تتجاوزهما إلى محاولة تغيير وظيفة الجامعة وتحريف تمثّل وظيفتها الحضارية، إرضاءً لنزعة تأييد حكومة اليمين المتطرف في إسرائيل.

فقد تداولت منابر الإعلام، بكلّ أصنافها (حتى الأحد الماضي)، أحداث اعتقال نحو مائتي متظاهر مؤيّد للفلسطينيين في ثلاث جامعات أميركية، خلال عملية إخلاء نفّذتها شرطة مكافحة الشغب، في أحدث حلقةٍ من حركة طلابية تتّسع رقعتها يوماً بعد يوم في أنحاء الولايات المتّحدة، وهي الحركة التي انطلقت قبل عشرة أيام من جامعة كولومبيا في نيويورك، وامتدّت لتشمل عدة مؤسّسات، من كاليفورنيا إلى نيو أنغلاند، مروراً بجنوب البلاد ووسطها. وقد شملت هذه الحركة المناهضة للحرب في غزّة جامعات ذات وزن دولي وأكاديمي رفيع، من هارفارد وييل إلى بوسطن، مروراً بجامعة برينستون. بل إنّ المعاينة الحقيقية هي في مغزى هاته الحركية التي جعلت الفضاءات الجامعية الغربية محطّ مقارباتٍ متنوّعةٍ وقراءاتٍ لا تخلو من بعد تاريخي. ففي وصف هاته الموجة، تشابهت التقديرات بخصوص عنفوانها، في حين اختلفت تقديرات أوصافها، فقد رأى أستاذ العلوم السياسية جيروم فيالا غودفراي، المتخصّص في الجامعة الأميركية، في احتجاجات الطلبة «حركة جد قوية مناهضة للاستعمار»، في حين رأى فيها الباحث المتخصّص في قضايا الإسلام السياسي في الشرق الأوسط جيل كيبل «مجالَ التعبير المفضّل لدى من يسعون إلى مواجهة بين الجنوب الشامل والشمال المُتّهم بكلّ الشرور». في حين سعت الأوساط الصهيونية، والمؤيّدة لليمين الاستعماري، إلى تسويق أفكار نيّئة تضجّ عجزاً أخلاقياً، حين رمتها (الاحتجاجات) بالإرهاب والتطرّف ومعاداة السامية (!)

> هويّة الجامعة لا يمكن أن تتأسّس إلا إذا أدرَجَتْ علاقة السلطة بالمعرفة في تفكيرها النقدي المُتسائِل
>
> استهداف الحرم الجامعي، الذي شكّل معقلَ العقلِ والفِكْرِ، رديف لاستهداف آخر تدفع ثمَنَه الديمقراطيةُ، عندما تكون في غير مصالح الـ«لوبيات» التحريفيّة الجديدة

في الواقع، يغرينا ما يحصل في الجامعة، بوصفها واحدة من تفرّعات الحضارة الحديثة، للعودة إلى بداية تشكّل جوهرها، كما تحدّد في عقل أحد كبار الفلاسفة الإنسانيين؛ إيمانويل كانط، الذي شدّد في آخر كتاب نُشِرَ له وهو على قيد الحياة، على الهوية التأسيسيّة للجامعة «باعتبارها المكان الذي تقال فيه الحقيقة» («دول الصدمة»، برنارد ستريغلر، 2012). إنّ الجامعة، بهذا المعنى الكانطي، هي المؤسّسة التي بمقدورها وحدها أنّ «تتحمّل مسؤولية الحقيقة»، وفي مقاربتها اليوم، في «عالم بلا خرائط» أخلاقية، تمثّل نوعاً من الإرث الميتافيزيقي الذي دفع باتجاه أن تكون مؤسّسةً للعقل إن لمْ ترقَ لأن تكون فكرة عن العقل نفسه. وقد اختلفت معارك الجامعات للدفاع عن هاته الهوية المتعالية النبيلة، وتحضر هنا من تاريخ الحركة الاحتجاجية الطلابية الأميركية، نزعتها الاحتجاجية ضدّ مصادر التمويل المشبوهة التي تُرخي بقوانينها على سير الجامعة منذ السبعينيات، كما رفع الطلاب راية العصيان ضدّ الحرب أو أيديولوجيا تمجيدها. وإذا كانوا في فترات الحرب على فيتنام ثوّاراً طلبة، أيّ أنّ انتقادهم اليساري سابق على وضعهم طلبةً، فإنّهم اليوم طلبةٌ ثوّاراً، أي أنّ وضعهم الاعتباري الطلابي سابق على وضعهم الثوريّ. ونجد أنّ أحد معاقل التمرّد الطلابي الحالي، جامعة كاليفورنيا، كانت الفضاءَ الأول لإرهاصات العصيان في الستينيات ضدّ الأخلاق البرجوازية، في حين تتأسّس هوية الطلبة اليوم من منطلق الأخلاق الإنسانية المناهضة للتقتيل المتوحّش، وما يسانده من خطابات متعالية وعنصرية. ومنذ تصاعد النزعة المعارضة للحرب في فيتنام، لم تصل حرارة التمرّد لهاته الدرجة من العنفوان والمواجهة مع نظام الضبط الأمني، وكان تجنيد الشباب عنصراً مهمّاً في تحريك الغضب خلال حرب فيتنام (قيل إنّها «بلا راية ولا حماسة»)، والطلبة حالياً، كما كان حال أجدادهم في المدرّجات في ما مضى، يرون أنّ مساندة أميركا لحرب غزّة وتمويلاتها لـ«الحرب القذرة» لا تبررهما أيُّ ضرورة وطنية، كما لم يستسغ الطلبة المبرّرات التي قُدّمت في مساندة الحربيْن.

لقد تابعنا في التاريخ الحديث محطّاتٍ عدّة من صمود الجامعة ومحاربتها للهيمنة عليها. ومن خلال ذلك، عشنا لحظات التوتّر والنزاع بين السلطة السياسية من جهة، والجامعة ورجالاتها، الذين ظلوا يطالبون بالاستقلالية والحرية في التعبير، من جهة أخرى، سواء كان الطرف المقابل لهم كنيسة أو دولة أو رأسمالاً.

وبالعودة إلى كانط، نجد أنّ هذا المَنْحى التكويني قد بدأ عنده في اللحظة التي كانت الجامعة تأخذ شكلها المعاصر، ولذلك خصّص رسالة شهيرة قدّم فيها كتابه «نزاع الكليات»، تضمّنت موقفه من الرقابة التي مورست ضدّ الجامعة من السلطة الملكية، ممثّلة في غليوم الثاني (1941)، ومنها نستشفّ أنّ هويّة الجامعة لا يمكن أن تتأسّس إلا إذا أدرجت علاقة السلطة بالمعرفة في تفكيرها النقدي المُتسائِل.

ما تشهده القيمُ انتكاسة، إذ تسعى الإرادة السياسية إلى تكييف الروح الجامعية مع السرديات القاتلة، ولعلّ التخوّفات التي سادت بخصوص ابتلاع السوق لروح المعرفة في الحرم الجامعي قد توارت، ليحلّ محلّها الخوف من أن تفقد الجامعة روحها كلياً. وتفقد قدسيّة حرمها الديمقراطي ونموذجيّته، من خلال تساؤل قطاعات الرأي العام العلمي: إذا كانت أميركا فعلت هذا، فماذا تركت للدول الثيوقراطية، ومنها بعض الدول العربية؟ والواضح المؤلم للغاية أن يُحرم شباب العالم، اليوم وغداً، من أفق علمي يمكن أن يكون لهم حلماً لصناعة نموذج مستقبلي، بعد أن شهدوا كيف أنّه لم يعد من اشتراطات العلم أن تفهم الجامعة والعالمَ، وتساعدنا على فهمهما، بل تتولّى مهام فهم العالم شبكاتُ دعم الكيانات القاتلة، دعمٌ قد يأتي من البنتاغون، كما قد يأتي من الشرطة الفدرالية. في موازاة قتل الأطفال والعزّل في غزّة يجري قتل تلك الروح، التي لطالما مجّدتها الحضارة الغربية في طلابها، من ناحية تمثّلهم مهام الجامعة العالية والعليا؛ تطوير الروح النقدية والفضول والعمل الجماعي، وتطوير الحاسة الذاتية نحو التمرّد. ومن ذلك أيضاً، إزاحة الجامعة عن دورها المركزي، الذي شيّدته طوال القرون الثمانية الماضية، وهو واجب تعريف الإنسان نفسَه وتحديد مجالات وجودِه الحُرّ، والدفع به عُنوة، وباستعمال السلطة، نحو الانغلاق داخل مواقع توليتارية (شمولية)، دينية وأيديولوجية، تحثّ الطالب على استهلاك السردية التي تصنعها «فوكس نيوز» و«سي أن أن» أو تطوّرها مراكز الضغط، كما يجسّدها المُركّب العسكري الديني الصناعي في المؤسّسات الحاكمة.

ينمو خوف حقيقي داخل العقول النيّرة والمستقلة من أن تنسى أميركا المبادئ التي بنتها أمّةً حرّةً، ودافعت عنها، فتتحوّل بذلك الجامعة من فضاء له الأهلية العلمية والمهارة التاريخية في التقاط معنى الحدث الذي يطبع المرحلة التي تعيشها البشرية في الشرق الأوسط وفي العالم، إلى مُجمَّع مغلق وبرج من عاج. في زمنٍ ما، كنّا نتابع بغير قليل من الانبهار الدفاعَ الغربي المحموم عن «الوظيفة الطوباوية للجامعة»، على حدّ تعبير فرانسين دو ميشيل، تلك الطوباوية التي «لا تسمح ببناء متعالٍ للمستقبل فقط، بل تتيح كذلك التفكير الفعلي في الحاضر، في تعلّقه القوي بالحياة الحقيقية» من جهة البحث عن المعنى الذي تقدّمه الجامعة لهذا العالم. واليوم صرنا، رغم أوضاعنا العربية المُخجلة، ننظر بتجهّم فكري وفزعٍ جسدي إلى تهمة «جريمة التفكير»، كما يحدّد صكوكَها بنيامين نتنياهو، وكما سبق للنظام الياباني الفاشي أن تعقّب بها من عارضوا حربه الانتحارية.

استهداف الحرم الجامعي، الذي شكّل معقلَ العقلِ والفِكْرِ، في تجلّياتهما الأكثر حُرّية وجُرأة، هو رديف لاستهداف آخر تدفع ثمَنَه الديمقراطيةُ، عندما تكون في غير مصالح الـ«لوبيات» التحريفيّة الجديدة.

(كاتب مغربي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads